الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2620
10 October 1985

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد والترز	(الولايات المتحدة الامريكية)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد ولكوت
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد الزامورا
	تايلند	السيد كاسمسرى
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد ليوى لي
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الهند	الآنسة كونادى

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٦ .

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17507)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذى أتخذ في الجلسة السابقة بشأن هذا البند ، ادعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل مقعد على طاولة المجلس . وأدعو ممثلي اسرائيل والجمهورية العربية السورية والكويت الى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد قدّومى (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس ، وشغل السيد نيتانياهو (اسرائيل) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد ابو الحسن (الكويت) ، المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان وتشيكوسلوفاكيا والجزائر والمغرب ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اعتزم بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد يعقوب خان (باكستان) والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد جودى (الجزائر) ، والسيد العلوى (المغرب) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة ، وفيما يلي نصها :

" بوصفي رئيسا للمجموعة العربية خلال شهر تشرين الأول /اكتوبر أتشرف بأن اطلب من مجلس الأمن ،أثناء مناقشته للبند المدرج حاليا في جدول أعماله ، بأن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، السفير فوق العادة والوزير المفوض والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ."

وسوف تصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن S/17558 .

وما لم أسمع أى اعتراض ، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة الى السيد كلوفيس مقصود بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول هو السيد ماسمبا ساري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد ساري (السنغال) : رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أشكر كل أعضاء المجلس لتمكيني من المشاركة مرة أخرى في المناقشة الخاصة بالحالة في الشرق الأوسط .

وكما تأكد صباح اليوم ، فان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذى انعقد في لواندا من ٤ الى ٨ ايلول /سبتمبر أراد أن ينعقد هذا الاجتماع . وقد أرادوا بهذه الطريقة أولا وقبل كل شيء استرعاء انتباه المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن ، مرة أخرى الى الحاجة الملحة لاستعادة السلم في الشرق الأوسط لصالح جميع دول وشعوب المنطقة .

(السيد ساري ،رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وعندما تكلمت أمام المجلس بوصفي ممثلا للسنغال اثناء المناقشة الخاصة بشكوى تونس في الاسبوع الماضي ،أكدت على أن السبب الأساسي لدائرة العنف التي نشهدها في الشرق الاوسط هو أن قضية الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة قضية فلسطين لم يتم حلها. وفي ضوء الأحداث الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط ، والتي ندينها ، من المهم أن نؤكد مرة أخرى أن قضية فلسطين ، وهي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، تستحق اهتماما متواصلا ومستمرا ،بغية التوصل الى حل عادل ودائم .

وفي هذا الصدد ، تتحمل الأمم المتحدة ، من خلال مجلس الأمن دون شك ، مسؤولية كفالة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة الوطنية وفي العودة ، وفي استعادة ممتلكاته وفي الحماية المادية ، وفي ظروف معيشة كريمة في مخيمات اللاجئين .

(السيد ساري، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ما فتئت منذ انشائها تسعى ، وفقا للولاية المنوطة بها ، الى تقديم التوصيات التي تتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف كما أقرتها وحددتها الجمعية العامة .

وان الجمعية العامة ما برحت عاما اثر عام تؤيد بقوة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الأولى ، الصادر في عام ١٩٧٦ والتي لم يطرأ عليها أى تغيير منذ ذلك الحين . وكما يعلم المجلس ، انه على الرغم من الطلبات المتكررة التي تقدمت بها اللجنة الى مجلس الامن فان المجلس لم يقم حتى الان بمتابعة تلك التوصيات ولم يعمل على تنفيذها . وتلك التوصيات معروفة جيدا لدى المجلس بحيث لا احتاج الى تكرارها هنا . وأود فقط أن اذكركم بأنها ترتكز بقوة على المبادىء الأساسية المعترف بها دوليا . وتظل اللجنة على قناعة مؤداها انه اذا ما اتخذ مجلس الأمن تدابير ايجابية لتنفيذ تلك التوصيات فسوف تتعزز امكانية اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ومنذ عام ١٩٨٣ ما فتئت اللجنة تضاعف من جهودها الرامية الى النهوض بتنفيذ التوصيات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ومن بينها عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، الأمر الذى أيدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في قراريها ٣٨/٥٨ جيم و ٣٩/٤٩ دال .

ومما يجدر تذكره في هذا المسعى من أجل السلم أن الجمعية العامة دعت مجلس الأمن الى اتخاذ جميع الترتيبات والخطوات المناسبة لعقد ذلك المؤتمر . وتشتمل الدعوة على الجانبين القانوني والسياسي للمسألة . وأقول انها تشتمل على جانب قانوني لأن مسألة الشرق الأوسط ظلت دائما ضمن سلطة الأمم المتحدة ، وهي تشتمل على جانب سياسي لأنه يتعين على الأمم المتحدة ايجاد الحلول السياسية للحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

ولعله من المناسب هنا التذكير بالمبادىء التوجيهية لذلك المؤتمر ، التي نرى انها توفر فرصة لجميع الأطراف المعنية ، وعلاوة على ذلك ، لجميع الأطراف المهتمة بذلك ،

للاشتراك في المفاوضات ، ويمثل أيضا وسيلة بارعة وعملية ، مما يضفي في نهاية المطاف شكلا محددا لمفهوم السلم العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط . وهذه المبادئ واردة في القرار ٣٨ / ٥٨ جيم ومن بينها ، في جملة أمور ، أولا ، نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ، ثانيا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط ، ثالثا ، ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، رابعا ، حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب ، وهو ما لن يتأتى الا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف .

لذلك ، دعت الجمعية العامة جميع اطراف النزاع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وسائر أعضاء مجلس الامن والدول المعنية الى الاشتراك في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط على قدم المساواة وبالتساوي في الحقوق .

وفي رأينا ان عقد هذا المؤتمر لن يكون بأي حال من الأحوال مجرد ضرب من ضروب العلاقات العامة بل سيكون دون شك ، بمثابة خطوة موضوعية ومحددة على الطريق المفضي الى البحث عن سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ولا بد أن يكون واضحا أن الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بوجه الخصوص ، التي تقع عليها مسؤولية تنظيم المؤتمر ، هي الجهة الوحيدة التي يمكنها توفير اطار قانوني وسياسي مقبول لدى الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي بحيث يتسنى لجميع الأطراف المعنية أن تشترك على قدم المساواة في المفاوضات مع احترام المبادئ الدولية المعترف بها عالميا .

ان العناصر الاولى لذلك المؤتمر قائمة بالفعل . ويمكن لي أن أشير فقط الى توصيات اللجنة وتوصيات خطة فاس العربية والخطة الاردنية الفلسطينية ونهج أخرى . وان عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة سيمكن من تجاوز المصالح الاستراتيجية الضيقة والشواغل الداخلية المحضة للدول المختلفة ومن التوصل الى سلم عادل وشامل . وان الاتفاقات التي يتم التوصل اليها في هذا المؤتمر ستكون مقبولة عالميا وستتكفل بها وتطبقها جميع الأطراف المعنية .

لذلك ، كما يدرك المجلس ، فقد أعطت اللجنة في برنامج عملها لعام ١٩٨٥ أولوية مطلقة لعقد ذلك المؤتمر ، وقد بعثت اللجنة وفودا الى بعض عواصم الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأكدت الحاجة العاجلة الى عقد المؤتمر على جناح السرعة ، وشددت على الدور الأساسي الذى يتعين على مجلس الامن ان يقوم به في هذا الصدد .

وكان مما شجع اللجنة بدرجة كبيرة رد الفعل الايجابي من جانب الحكومات التي قامت بزيارتها وما أبدته أيضا من تفهم لمسيس الحاجة لاتخاذ تدابير ملموسة وتصميمها ، في المقام الأول ، على المساهمة مساهمة نشطة في تحقيق هذا الهدف . وقد شجّع اللجنة أيضا القبول المتزايد لفكرة عقد المؤتمر الذى برز في الحلقات الدراسية والندوات التي عقدت في عام ١٩٨٥ والجهود التي بذلتها منظمات غير حكومية عديدة في عدد من البلدان في ذلك الاتجاه . وقد اسعدنا أيضا أن نلاحظ ردود الفعل الايجابية ، التي صدرت عن أكثرية أعضاء المجلس والأطراف الأخرى المعنية ، على الاتصالات التي اجراها الأمين العام ، في حين أننا نأسف لتحفظ بعض الدول .

باسم اللجنة أشكر الأمين العام على جهوده ، ونلاحظ أنه سيواصل متابعة المسألة عن كثب وابقاء الدول الأعضاء على علم بأى تطورات قد تستجد .

وختاما ، أود أن أؤكد أن توصيات اللجنة وتوصيات المؤتمر الدولي في جنيف قد حظيت بالتأييد الدولي . وقد أعدت بصورة موضوعية وهي تتمشى مع جميع القرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه القضية . بيد أن التوصيات تتجاوز القرارات السابقة لأنها تتضمن صيغة شاملة لحل عادل وسلمي .

(السيد ساري، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وكما قلت منذ هنيهة لم تجر ، لأسباب مختلفة ، متابعة تلك التوصيات والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن الأطراف المعنية كثيرا ما تجعل من الصعب التوصل الى اتفاق بشأن المبادىء . وعلى الرغم من ذلك ، فانها تشكل أساسا متينا للتوصل الى تسوية سلمية للازمة العربية ـ الاسرائيلية .

ومن الواضح أنه من الضرورة بمكان تناول المسألة بعزيمة متجددة . ومن الجوهري اتخاذ التدابير الكفيلة بالبدء بعملية السلم التي ستفضي الى ذلك الحل . ذلك هو الهدف من المؤتمر الذي دعت الى عقده الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٥٨ جيم .وتعتقد اللجنة بأن ذلك المؤتمر سوف يمثّل تقدما مهما ويتطلب تعاون جميع الأطراف المعنية بغية ضمان نجاحه في تحقيق المصلحة المشتركة .

باسم اللجنة أود مرة أخرى أن أوجه نداء عاجلا الى أعضاء مجلس الأمن بألا يدعوا هذه الفرصة التاريخية تمر . وندعو ، بوجه الخصوص ، من لديهم شكوك أو تحفظات أو الذين رفضوا فكرة اعادة النظر في موقفهم أن يعملوا بصورة أكثر موضوعية لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط .

ويوسع مجلس الأمن أن يقيم السلم في المنطقة وأن ينقذ البشرية من خطر انفجار أوسع بكثير وذلك باتخاذ اجراء ينبني على سلطته المشروعة واحترامه للمصالح المشتركة للبشرية ، وبتوافر الارادة السياسية الضرورية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل . وأدعوه الى شغل مكان على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ برهة كنت أتكلم مع أسرة كلينغهوفر . فقد اتصلت بهم تليفونيا لتقديم التعازي لهم ولم أقل لهم ما ذكر هنا - وفي بضعة محافل أخرى - من أننا " لا نعرف ما اذا كان السيد كلينغهوفر قد قتل " ؛ " فنحن لم نر الجثة " ؛ وأمور من هذا القبيل . لم أقل لهم ذلك لأنهم يعلمون الحقيقة المفجعة تمام العلم . والحقيقة المفجعة هي أن السيد كلينغهوفر كان يبلغ من العمر ٦٩ عاما ، وكان مقعدا ، ويتعاطى دواء خاصا واستخدم مدخراته ومدخرات زوجته للقيام برحلة سياحية في البحر الابيض المتوسط وقد احتجزهما الارهابيون شأنهما شأن سائر ركاب السفينة . ولكنهما استفردا دون سائر ركاب السفينة وذلك لسبب واحد : هو انهما من اليهود . ولهذا فان السيد كلينغهوفر قد قتل بوحشية ، حسبما شهد بذلك قبطان السفينة - وجسده النحيل البالغ ٦٩ عاما ، الذي أبلته الكثير من الأمور ، حصل على آخر ضربة توجه له بالقائه من على ظهر السفينة .

ان السيد كلينغهوفر لن يزوى ويختفي ، وجسده لن يختفي ، وقتلته لن يتمكنوا من الهروب - من هذه المناقشة أو أية مناقشة أخرى .

ولو كان هذا المجلس ينوى ان يتصرف بطريقة مسؤولة فعليه أن يواجه فورا ليس هذا المظهر الأخير من مظاهر الارهاب فحسب ، بل هذا المظهر الجديد من مظاهر القرصنة والارهاب في أعالي البحار ، هذا المظهر الذي يمس جميع البلدان الممثلة هنا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . لهذا فانني أزمع أن أناقش هذا الموضوع في الجزء الأول من ملاحظاتي .

يقول ياسر عرفات انه لا يعرف شيئا عن هذا ؛ ولا يعرف شيئا عن القتلة ؛ وانه قد حاول ببساطة ان يتوسط في هذه الازمة التعسة بأفضل أسلوب .

لقد حصلت توا على تقرير مفصل تماما من ادارة مخابراتنا . ومن المفترض انه يجرى توزيعه في الوقت الحالي على عدد من الادارات المماثلة والحكومات الممثلة في هذه القاعة. وتوضح الحقائق دون أدنى شك ان عملية اختطاف السفينة السياحية الايطالية " اكيلي لاورو" في ٧ تشرين الاول/اكتوبر تمت على يد مجموعة " أبو عباس " وهي مجموعة من مجموعات جبهة تحرير فلسطين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد تمت هذه العملية بعلم من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وموافقته المسبقة. وتأكيدات السيد عرفات اللاحقة من أنه ليس له أية علاقة بذلك ومحاولته " التوسط في فعل الخير " هي ببساطة ستار لدوره ولفشل هذه المهمة .

والآن من هو أبو عباس في المقام الاول ؟ انني أتكلم عن فئة من منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة هذا الرجل ، وهو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو موال — موثوق فيه — لعرفات . ويموله عرفات . وعملياته منسقة مع فتح ويقع مقره في تونس .

وهذه المجموعة كان لها الفضل في القيام بعدد من العمليات واحدى هذه العمليات مقتل أسرة هاران في نهاريا في عام ١٩٧٨ . ولعلكم تذكرون انه في هذه الحالة بالذات فان الارهابي السيد قنطارى — وهو مسجون الآن في سجون اسرائيل — بعد أن قتل الزوج أخذ الابنة البالغة من العمر خمس سنوات وهشم رأسها على حجر وسماه ارهابيو منظمة التحرير الفلسطينية " بطلا " ، وكان اسمه أول اسم أعطوه على قائمة الارهابيين المطلوب الافراج عنهم.

ان عملية " اكيلي لاورو " لم تكن مخططة أصلا كعملية اختطاف . اذ كان من المزمع ان يسافر رجال منظمة التحرير الاربعة على السفينة " اكيلي لاورو " الى ميناء اشدود الاسرائيلي ، وكان من المفترض ان ينزلوا وأن يقوموا هناك بعملية أخذ الرهائن ثم يطالبوا

بالافراج عن ارهابي فتح الموجودين في سجون اسرائيل ، وكما ذكرت ، كان اول اسم في قائمة المطلوب الافراج عنهم هو اسم السيد قنطاري . وكانت لهم أهداف أخرى . ومن بين الاسماء التي أعطوها أسماء أعضاء في القوة ١٧ .

وطوال مدى الستة أشهر الماضية أو ما يقرب من ذلك ، تقدمت بعدة رسائل الى مجلس الأمن أصف فيها مختلف محاولات منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بهجمات بحرية في محاولة للقيام بأخذ الرهائن سواء في البحار او في اسرائيل ذاتها أو عن طريق لبنان . والهدف من أخذ الرهائن هو الافراج عن هؤلاء الناس . وكان المقصود بهذه الحالة الاخيرة محاولة أخرى - أكثر وقاحة في نفس الاتجاه . ولكن حدث خطأ ما ولم تتم الأمور كما كان مقدرا لها . وحدث الخطأ عندما كانت السفينة في المياه المصرية . لقد احتلوا ظهر السفينة متنكرين في زى الركاب الأبرياء . وقد أخذوا غرف نوم مفروشة ؛ هربوا فيها أسلحتهم . وكانوا ينتوون الانتظار حتى تصل السفينة الى ميناء أشدود . ولكنهم اكتشفوا .

وفي تلك المرحلة كان عليهم ان يتخذوا قرارا لانهم أدركوا أولا ، انهم على خلاف خططهم ان يستطيعو الوصول الى اشدود . وثانيا ، انه لم يكن هناك اسرائيليون على ظهر السفينة . وكان هذا من باب المصادفة . لقد كان والداىّ على ظهر نفس السفينة منذ عام مضى ، وكان عليها ايضا عدد كبير من الاسرائيليين . كان عليها في الواقع مئات من الاسرائيليين . هذه الضحية السهلة - المتقاعدون : فوالداىّ كانا في السبعينات من العمر . وأغلب الموجودين معهم كانوا في الخمسينات أو الستينات أو السبعينات من عمرهم . ان هذه الضحية السهلة مثل السيد كلنغهوفر لم تكن متاحة . وهكذا حدث تغيير في الخطة .

لقد اختطف المختطفون السفينة في تلك المرحلة وقدموا طلباتهم في ذلك الحين ، وطالبوا باطلاق سراح الارهابيين العرب الفلسطينيين الـ ٥٠ المسجونين في اسرائيل ، وبعد ذلك مضوا الى قتل السيد كلنغهوفر رميا بالرصاص . وتلا ذلك حظ عاثر مرة اخرى ، لانه قد تحدث تغييرات مفاجئة في أى عملية ارهابية ولكنك لا تستطيع ان تخطط أن كل الحكومات المعنية سترفض قبول السفينة وترفض التفاوض معها . لقد كان هذا سوء تقدير آخر وتطورا غير متوقع من جانب الارهابيين . واصبح واضحا في تلك المرحلة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وللارهابيين أنفسهم أن العملية كلها قد فشلت ، وهنا كان الشيء الوحيد الذى يمكنهم القيام به هو تخليص انفسهم من هذه الورطة .

وهذه هي النقطة التي ظهر فيها عرفات علانية على مسرح الأحداث ،في شكل وسيط في هذه المرة ، مستعد لبذل قصارى جهده ليضع خاتمة سعيدة لهذه الحادثة . واعلن ابو اياد الرجل الثاني في القيادة ، في ٩ تشرين الاول / اكتوبر بثقة متولدة عن المعرفة الكاملة ان هذه الحادثة ستنتهي " في غضون ساعات " . وهذا ما حدث بالفعل فمن بور سعيد ، قام عرفات - الذى يعمل عن طريق ابو خالد ، الذى نعتقد أنه كان الاسم الحركي لـ " ابو العباس " الذى استدعاه عرفات الى القاهرة - باصدار أمر للمختطفين بالعودة بالسفينة الى مصر وبتسليم انفسهم الى السلطات المصرية . واستجابوا لذلك الامر على الفور .

وبطبيعة الحال ، ما زال يزعم انه لا يعلم شيئا عن العملية المخططة وانه لا " سيطرة " له على المجموعة التي قامت بها . وهذا كذب صارخ . ان فتح وعرفات يخططان منذ زمن وحتى الآن لتوجيه ضربات لموانئ حيفا واشدود وايلات في اسرائيل باستخدام سفن مؤجرة لهذا الغرض ، ولكن حرس السواحل الاسرائيليين أحبطوا هذه الخطط . ان عملية " ابو العباس " كانت مواصلة لسلسلة من المحاولات السابقة ولكن تم التخلي عن الخطة الخاصة بالقيام بعملية مثيرة لأخذ الرهائن في اشدود ، عندما اكتشف وجود هذا الفريق ، كما قلت من قبل ، على ظهر السفينة .

تلك هي حقائق الحالة ، ومحاولات منظمة التحرير الفلسطينية هنا وفي كل مكان آخر لصرف انتباه العالم عن جرائمها الخسيسة ، يؤكدها ادخال اسلوب قديم واستعماله ؛ فبيد يقتلون ويخطفون وباليد الأخرى ينكرون . وهذا امر مفيد لأنه بينما تكون يدك مخضبة بدماء السيد كلنغهوفر وغيره من الضحايا ، فانك تنكر ذلك . ويمكنك أن تقول " ان يدى ليست ملطخة بهذه الدماء " . واذا كانت هناك حالة لا يستجاب فيها للمطالب ، كما كانت الحالة هنا ، فيمكنك دائما أن تتدخل كوسيط وتحاول حل الأزمة . وهذا مثله مثل الأب الروحي الذى يدعو تابعيه لوقف جريمة خطط لها بنفسه . هذا هو على وجه الدقة ما نحن أمامه الان هنا .

لا أعتقد أن أيا من الممثلين هنا سهل القياد ، ولا أعتقد أن العالم سهل القياد ، ولا أظن أن أحدا سيصدق ذلك . ان المسألة لا تتعلق بما أعتقد ولكن بما أعرف . انني أعرف أن هذه المعلومات تشترك فيها الآن حكومات عديدة وينبغي أن أقول أن هذا سينشر في وسائط الاعلام وفي الرسائل الرسمية المتبادلة وسيكون معروفا للعامة في غضون ٢٤ ساعة ان لم يكن أقل من ذلك .

قلت ان هذا اسلوب قديم وأود أن أذكّر المجلس بأن هناك العديد من عمليات القتل قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية وأنكرت ارتكابها . وعلى سبيل المثال كانت هناك لعدة سنوات منظمة خفيّة مبهمة تعرف باسم أيلول الأسود التي ارتكبت مذبحة

ميونيخ ، كما ارتكبت الكثير من الفظائع الأخرى التي نعرفها ، ونسفت على سبيل المثال الطائرات في الزرقاء وفي غيرها من الأماكن وكان عرفات يقول دائما " لسنا نحن ، انها جماعة مبهمة ، ولا نعرف عنها شيئا " ولكن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت في السنوات التالية في بياناتها ان أيلول الأسود ، كما يعرف الجميع الآن ، كانت فرعا تابعا بالكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤولة مباشرة امامها وامام ياسر عرفات ، لذلك لا أرى أن هناك شيئا جديدا تحت الشمس وأعتقد أن الناس سيضحكون عندما يسمعون ياسر عرفات يقول ، كما فعل في الليلة الماضية ، ان منظمة التحرير الفلسطينية تقف ضد الارهاب أيا كان . مثل ذلك مثل جاك ذا ريبر السفاح الذى يقول انه ضد القتل . اننا جميعا نعرف ذلك .

وسئل ايضا ، لماذا يفعلون ذلك ؟ لماذا يرتكبون تلك الجرائم ، ولماذا يقتلون السيد كلنغهوفر ؟ انهم يفعلون ذلك لنفس السبب الذى حطم من أجله سعيد قنطرى رأس ايزات حارون ، ونفس السبب الذى من أجله قتل الارهابيون في منظمة التحرير الفلسطينية ، طفلا في مهده في كيبوتز مشغافام . ونفس السبب الذى من أجله يقتلون رجالهم . لماذا قتلوا عصام سرطاوى ؟ لماذا قتلوا الامام خوزندار ، الزعيم الديني والمئات من العرب الآخرين ؟ لماذا قتلوا رئيس وزراء الأردن وصفي التل وشربوا من دمائه ؟ انني متأكد أنكم جميعا تذكرون ذلك . لماذا رقصوا في الشوارع عندما قتل السادات ؟ ولماذا قتلوا الثلاث سائحات في لارناكا ، ولماذا أخذوا تلك السيدة المتوسطة العمر ، وأطلقوا الرصاص على مؤخرة رأسها وتركوا جسدها في مهب الرياح مدة ١٠ ساعات على حاجز القارب ؟ لماذا فعلوا ذلك ؟ لأن هذا هو أسلوب حياتهم ، هذا كل ما يوجدون من أجله . انهم ارهابيون وقتلة وبالنسبة لهم ليست هناك شفقة ولا جزع ولا خوف ولا قيود ، ولا موانع . ومسألة " لماذا " لا تثور لديهم على الاطلاق . هذا امر طبيعي . وانني أشك في أنهم أيضا يستمتعون بارتكاب هذه الأفعال .

هذا هو الحادث الذى ينبغي أن نتناوله هنا الآن ، مع غيره من مئات حوادث الارهاب الأخرى التي قد تكون أقل معرفة بها . هذا ما ينبغي أن يفعله مجلس الأمن الآن . ينبغي أن يناقش كيف يمكن وقف هؤلاء القتلة ، وكيف يوقف داء الارهاب وكيف يضرب أوكار الارهاب التي تنشر هذا الداء حول العالم وكيف يتعامل مع الدول التي تقدم لهم الدعم لأنني أعتقد أننا نتكلم هنا عن ثلاث فئات أساسية من الدول . وكل منا هنا يقع في واحدة من هذه الفئات . هناك دول تعارض الارهاب ونعرف من هي . وهناك دول تشجع الارهاب ونعرف من هي ، وهناك دول تتخذ موقفا محايدا . وفي مسألة الارهاب لا يوجد مثل هذا الحياد . ولا يوجد موقف موضوعي على نحو قاطع بين الخير والشر . وعلينا أن نختار ، فإما أن نكون مع الارهابيين واما أن نكون ضدهم واذا كنا ضدهم ،واذا ما التزمنا بمحاربتهم ، فاننا نقف الى جانب البلدان التي تحاربهم وهذا يعني ألاّ نقدم لهم المرور الآمن وأن نسلمهم أو نحاكمهم ، وألاّ نقدم لهم يد المساعدة وأن نبذل كل جهد لاعاقتهم لا لتسهيل أنشطتهم ، أما بالنسبة للبلدان التي تدعم الارهاب ، فينبغي على مجتمع الأمم أن ينظم بصفة مشتركة التدابير السياسية والاقتصادية ، والعسكرية اذا لزم الأمر ، للوقوف ضد الدول الخارجة على القانون .

ولقد سرني كثيرا أن أسمع وأقرأ البيان القوى الذى صدر عن المجلس بالأمس . وأود أن أقترح على المجلس ، بل وأحثه ، على أن يتخذ الخطوة التالية فيشرع الآن في مناقشة محددة للخطوات اللازمة في هذا الشأن .

لاحظتم ، أنني لا أجلس على طاولة المجلس . وانما كنت أجلس في الخلف . ولم يأت هذا عرضا . لقد اخترت متعمدا ألا أجلس على طاولة المجلس لأعرب عن الشعور بأن هذا الاجتماع لا أهمية له ولا سبب يستدعيه - ولا أقصد فقط ما تكلمت عنه قبل قليل ، أى عجز المجلس عن معالجة مشكلة الارهاب والقرصنة الآنية ، انما أقصد ما ينعقد من أجله وما هو غرضه المعلن . ان الغرض منه عقد محكمة قنغرية أخرى تحضر اسرائيل أمامها لتشنق وتغرق وتحاصر ، وعلى هيئة مؤتمر دولي يفترض أنه موضوع هذا الاجتماع تحاكم علاوة على ذلك محاكمة غير عادلة .

اننا لن نلعب هذه اللعبة ، ولن نوافق على عقد المؤتمر ، ولن ندخل في هذا النقاش - ما لم تكن هناك رغبة صادقة لدى بعض الوفود الحاضرة في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط . نعم ، دعونا نناقش الحالة في الشرق الأوسط .

أمامي هنا ثماني صفحات أوجزتها وهي تتناول الجوانب المباشرة الملتهبة للحالة في الشرق الأوسط : عمليات القتل في لبنان ، وفي طرابلس وفي أماكن أخرى ؛ وما يحدث في الحرب الايرانية - العراقية التي تتصاعد ؛ والاشتباكات الأخيرة بين ليبيا وتونس . وما هذا الا عينة بسيطة لما حدث في الأسابيع الأخيرة فقط .

لقد لاحظت ، سيدى الرئيس ، ميلكم الذى يستحق الاعجاب الى الايجاز والتقيد بالمواعيد ، وأعلم أنكم تودون رفع هذه الجلسة في الوقت المحدد . لذلك سأبقي على هذه المادة بأمل أن يناقش هذا الاجتماع بالفعل الحالة في الشرق الأوسط .

بيد أني أود أن أعطي عينة لما أتكلم عنه - وهذه العينة لا تتجاوز صفحة واحدة . أود فقط أن أنوه ببعض شرارات اللهيب الكبير الذى يلتهم الشرق الأوسط من الخليج الفارسي الى الصحراء . في ١٥ كانون الثاني /يناير من هذا العام وقع انفجار هائل في مركز دمشق . في ٢١ آذار/مارس وقعت هجمات على مكاتب الخطوط الجوية الأردنية في

أثينا وروما ونيقوسيا ؛ وفي ٣ نيسان/ابريل شن هجوم بالبازوكا على السفارة الأردنية في روما ؛ وفي ٤ نيسان/ابريل شن هجوم بالبازوكا على الخطوط الجوية الأردنية في أثينا . في ١٢ نيسان/ابريل ، فجّر مطعم في مدريد ، وأعلنت منظمة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن الحادث . في منتصف أيار/مايو ١٩٨٥ ، وقع انفجار في الرياض ، واتهمت عدة مصادر العراق بتدبير الحادث لانزعاجه من قيام الأمير سعود بزيارة ايران . في ٢٩ أيار/مايو انفجرت سيارة يملكها دبلوماسي سوري في المغرب واقفة أمام مقر سكنى السفير السوري ، في ٩ حزيران/يونيه استدعت سوريا سفيرها من الكويت في ضوء طرد الكويت للسوريين . في منتصف حزيران/يونيه نزع فتيل الانفجار من سيارة سورية ملغومة على الحدود العراقية . في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ليبيا . في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٥ فجرت مكاتب الخطوط الجوية الأردنية في مدريد . وأحزروا من ادعى المسؤولية عن الحادث ؟ ـ أيلول الأسود تظهر مرة أخرى على المسرح . في ١٠ تموز/يوليه أحبطت المغرب عملية تخريب مدعومة من الجزائر بالقائها القبض على جماعة من الارهابين على حدودها . في ١١ تموز/يوليه دك انفجاران مقهيين في الكويت . في ١١ تموز/يوليه انفجرت حافلة في طهران . في ١٧ تموز/يوليه انتهكت الطائرات العسكرية السورية المجال الجوى العراقي . في ٢١ تموز/يوليه وقع انفجار هائل في مركز طهران . في ٣٠ تموز/يوليه حدث انفجار في مركز دمشق .

وهناك الكثير والكثير والكثير والكثير . ويمكن أن أستغرق فترة العصر كلها في القراءة ، ولكني لن أفعل ذلك ، لأن المهم هو أن مجلس الأمن بموجب ولايته له كل الحق في مناقشة فورات العنف هذه ومعالجة هذه القضايا وعليه كل الواجب وكل الالتزام بالقيام بهذه المناقشة وهذه المعالجة ، ولكنه لا يملك الحق في أن يقصر مناقشته على نزاع واحد من منازعات الشرق الأوسط ، وهو نزاع تمخض عن النزعات الأعمق للأنظمة والجماعات العربية المتطرفة الى اغراق المنطقة في العنف واراقة الدماء والارهاب . والى أن يتصرف المجلس بطريقة مسؤولة ويكرس اهتمامه للحالة الحقيقية في الشرق الأوسط سأجلس ، باذنكم سيدى الرئيس ، على مقعدى بعيدا عن طاولة المجلس وأتفرج على مسرح العبث هذا من طرف القاعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : سأبقى ضمن جدول الأعمال المطروح أمامكم ولن أخرج عنه . يبحث المجلس أزمة الشرق الأوسط وصلبها قضية فلسطين في وقت تتردى فيه الأوضاع في منطقتنا بشكل لم يسبق له مثيل . ويعود هذا التردى الى استمرار اسرائيل في تصعيد سياسة العدوان والارهاب ضد الشعب العربي .

ان خطورة الوضع ليست وليدة اليوم ، بل هي نتيجة حتمية لتطور ونمو الطبيعة التوسعية العدوانية للصهيونية . فمنذ قيام اسرائيل ، ما انفكت هذه العدوانية تزداد باطراد مع توسع اسرائيل وازدياد نهمها للأرض العربية والدماء العربية . وما أن وجدت الصهيونية في فلسطين العربية موطئ قدم للمستوطنين عام ١٩١٧ ، وما أن أقيمت الدولة العنصرية الاستيطانية عام ١٩٤٨ ، حتى بدأت بواسطة القوة والعنف والارهاب بتشريد السكان وضم الأراضي والاستيلاء على الأملاك العربية - وسجل اسرائيل حافل . وقامت بشن حروبها العدوانية على العرب كحرب عام ١٩٤٨ على الشعب الفلسطيني ، ثم حرب عام ١٩٥٦ على مصر ، ثم عدوان عام ١٩٦٧ على كل من سورية والأردن ومصر ، ثم حرب ١٩٨٢ على لبنان ، وكل ذلك وفقا لمخطط خلق اسرائيل الكبرى ؛ وكانت في هذه الحروب العدوانية مدعومة من القوى الامبريالية العالمية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولم تخف اسرائيل في أى وقت نواياها التوسعية . وان كانت تتشدق بالســـلام فسلامها مجرد هدنة يتيح لها ابتلاع كل ثمار اعتداءاتها المستمرة والحفاظ على ما يسمى بخيار الارتكاب للمزيد من العدوان باسم الدين أو العنصر أو التاريخ ،وهي لا تؤمـــن بدين ولا تتحلى بقيم انسانية وليس لها تاريخ سوى التاريخ المزور الذى كتبه منظـــرو الصهيونية سبقا لملء حقول شهادة ميلاد مزورة . فالحركة الصهيونية ليست سوى حركـــة استعمارية نشأت مع نشوء الحركة التوسعية الاستعمارية الاوروبية ،فهي الوجه الثاني لعملة واحدة وتزامنت نشأة وفكرة وعقيدة وأسلوبا مع التوسع الأوروبي في العالم الثالث في القـرن التاسع عشر .

لقد رفضت اسرائيل منذ قيامها ،رغم ادعاءات السلام الكاذبة ،كل جهود السلام الحقيقي ،وذلك لأن السلام بمفهومها هو السلام الذى يكرس الوضع الراهن الذى تخلقـه بقوة السلاح بعد كل حرب تشنها ،ثم تعود وتنادى بالسلام انطلاقا من مكاسب الحـرب الأخيرة .

فاكتساب الأراضي بالقوة وافراغها من سكانها الاصليين واحلال المستوطنيـــن الغرباء مكانهم تشكل جميعها احد المبادئ الأساسية للعقيدة الصهيونية . ولولا هـــذه العقيدة الدموية العنصرية . والممارسة الاسرائيلية الوحشية انطلاقا من تعاليمها . لمـا كانت هناك أزمة تهدد الأمن والسلام الدوليين في منطقة الشرق الأوسط .

وكأى كيان عنصرى استيطاني ،تتصرف اسرائيل وتخطط لسحق العرب وتجريدهم من كل حقوقهم الانسانية وتهدد وجودهم الوطني والحضارى ،فالقوة هي الوسيلـــــة الاسرائيلية ،والمجتمع العنصرى الخالص يشكل أرقى القيم في السلم المتداعي للقيـــــم الصهيونية الملتوية التي تتعارض كليا مع قيم الانسانية والأخلاقية العالمية . لقد لفقـــت الصهيونية بدعتي " شعب الله المختار " و " أرض الميعاد " لتسجل أرض فلسطين وما يحيط بها ملكا لها في السجل العقارى الدولي . وما كان ضم القدس الا لغرض ازالة أحد أهـم معالم الحضارة الاسلامية والمسيحية ،ما دامت " الدولة اليهودية الخالصة " يجب أن تكون

يهود،ة صرفة في أمور الدين والدنيا معا ،وكذلك جاء ضم الجولان السورى كمقدمة لخطوات توسعية تستتبع.

وكلما نادت اسرائيل بالسلام زادت توسعا على حساب أرضنا وشعبنا . واليوم نجد اسرائيل ،بعد احتلالها كل فلسطين والجولان السورى ،باقية في أجزاء من الجنـــوب اللبناني المسمى " بالحزام الأمني " الذى أضحى - ونبارك ذلك - " حزام المـــوت " للغزاة وعملائهم وليس هذا الحزام الا لغرض أمر واقع جديد للسيطرة على أحواض ميـــاه الجنوب في هذا البلد العربي الذى دمرت اسرائيل مرافقه الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية خلال حربها الشنيعة الشرسة الوحشية التي أدانها العالم بأسره.

ان أزمة الشرق الأوسط هي اذن صراع بين جماعة فئوية عنصرية استيطانية مـــع حضارة عربية اسلامية ومسيحية عالمية التوجه ؛ تنصب في تيار الحضارة العالمية. وقد ساهم العرب بشهادة التاريخ في بناء هذه الحضارة لفائدة الانسانية جمعاء لذا فان هذا الصراع صـــراع مصيرى لأنه يهدد جميع أوجه الوجود العربي في جميع المناطق التي تحتلهـــا اسرائيل ،أو التي تخطط اسرائيل لاحتلالها ،وهو مصيرى لأن العقيدة الصهيونيـــة لا تعترف أصلا بالوجود العربي . ولا يتوقف الزعماء الاسرائيليون ،على اختلاف انتماءاتهم وأحزابهم وأمزجتهم ،عن القول بأن اسرائيل لم تحتل الضفة الغربية بما فيها القدس وغـزة ولم تحتل الجـولان بل " حررتها " . لقد أقامت اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٨٤، ٤١ مستوطنة في الجولان السورى باسم التحرير ،و ١٦٠ مستعمرة في الضفة الغربية باســـم التحرير أيضا ،و ١٩ مستعمرة في غزة باسم التحرير ،وليس " تحريرهم " ونقل الملايين مـن السكان من والى الاراضي العربية المحتلة الا جرائم حرب ضد العرب والانسانية جمعـــاء بموجب قواعد القانون الدولي الحديث واتفاقية جنيف الرابعة التي تمنت وطورت بعـــد الحرب العالمية الثانية لمنع تكرار جرائم النازية التي ترتكبها اسرائيل اليوم أمام أعيننـــا جميعا .

ويدعي الاسرائيليون أن العرب الذين يدافعون عن أرضهم ومساكنهم وأملاكهـم وكيانهم أرهابيون ويفرضون على السكان قوانين الطوارئ بغية قمع المقاومة البطولية الـــتي يمارسها السكان تحت الاحتلال للدفاع عن حقوقهم ،وينسى الاسرائيليون بطبعهـــم

والعالم الغربي بالتطبع ،ان حق مقاومة المعتدى هو حق انساني ووضعي أقرته جميع الشرائع وأن من لا يقاوم الاحتلال مصيره الفناء . فالمقاومة الأوروبية ضد النازية لم تكن ارهابا ،وبما أننا بشر متساوون فلا يمكن اعتبار المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي أرهابا وألا نكون مشاركين في جريمة الاحتلال والعدوان والاستيطان .

اننا لا نجد هناك فارقا بين جنوب افريقيا واسرائيل ،فكلاهما اعتنق عقيدة افناء السكان الأصليين وتجريد من بقي منهم من حقوقهم . فالمستوطنون البيض استولوا على الارض الافريقية الخصبة ونهبوا الثروات الطبيعية فيها وقسموا البلاد الى بانتوستانات ،تلك الجيوب الاقليمية التي حشروا فيها السكان الاصليين لحرمانهم من المواطنية ،وزجوا في معتقلات واسعة في أطراف المدينة مئات الآلاف من الناس وحرموهم من المساواة ،وكأنه لا علاقة لهؤلاء بأرضهم الا من خلال ما يقدمونه من خدمات للأقلية البيضاء . لا يوجد هناك فارق البتة بين جنوب افريقيا واسرائيل ، ففي جنوب افريقيا مستوطنون بيض استولوا على الارض الافريقية بمساعدة الاستعمار والامبريالية واسترقوا السكان أو شردوهم أو حاصروهم في جيوب مغلقة . وفي فلسطين هناك مستوطنون استوردوا من الخارج استيرادا لطرد العرب وتشريدهم والتسلط على من تبقى منهم بواسطة الاحتلال . ولا فارق بين جنوب افريقيا واسرائيل ،فكلاهما قائم على القوة والعنف والارهاب واسترقاق السكان . وكذلك لا فارق بين اسرائيل وجنوب افريقيا وكلاهما يهدد ،ويسعى الى فرض الهيمنة على الدول المحيطة به ويخدم الامبريالية العالمية ،وتخدمه هذه الامبريالية بدورها . فهريتوريا تحتل ناميبيا وتتواجد عسكريا في أجزاء من أنغولا ،أما اسرائيل فقد امتدت من الرقعة الشاطئية الى التلال ،الى أن احتلت كافة فلسطين ثم امتدت الى سوريا ثم الى لبنان . وكلا النظامين يبرر وجوده بأسباب حضارية ،وكلاهما يعتقد بأنه يعمل بارادة الهية ويؤدي مهمة حضارية .

ان طبيعة هذا الصراع تملي على العرب أن ينوا تواهم وتضامنهم الحقيقي ووحدتهم لصد هذا الغزو التوسعي الذى يهدف الى تحقيق دولة اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات . وما كان بامكان اسرائيل أن تحقق توسعها لو لم تهيئ لها أنظمة الانتداب الاجنبي تجزئة الوطن العربي الى دول ، فوقعت فلسطين ضحية الصهيونية التي تمكنت من خلال نفوذها العالمي ، من فتح باب الهجرة . وقد تم تسليح العصابات الصهيونية قبل قيام اسرائيل ، ثم تسليح اسرائيل بكل الاسلحة اللازمة ، وزودت بالدعم الكامل بشكل مكنها من ترسيخ احتلالها المرحلي الأول لعام ١٩٤٨ ، فقامت الولايات المتحدة الامريكية ، عندما ورثت مركز الامبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط ، بمد اسرائيل بالعون العسكرى والبشرى والمالي ، بشكل غير محدود ، لترسيخ الاحتلال التوسعي من خلال خلق الأمر الواقع ، الذى يعتقدون خطأ - وأكرر خطأ - بأنه لا يمكن عكسه . فالعرب ما زالوا يواجهون اليوم ايضا مخططا يستهدف : أولا ، تجزئتهم ومنع اتحادهم وحتى تضامنهم تضامنا حقيقيا لمنعهم من الدفاع عن أنفسهم ضد العدو الصهيوني التوسعي ، والتصدى لمخططاته العسكرية والسياسية ؛ وثانيا ، تعزيز قدرات اسرائيل في كل الميادين حتى تتمكن هذه الأخيرة من الحفاظ على مكاسبها الاقليمية ومد هيمنتها على المنطقة ككل . ولكن رغم التفتت العربي الحالي ، ورغم تزايد القدرات الاسرائيلية العدوانية ، فان الشعب العربي لم يتوقف عن المقاومة سواء في فلسطين أو في الجولان أو في لبنان . فقد تصدى الشعب الفلسطيني مدعوما من الجماهير العربية ، للقتل الجماعي الاسرائيلي عام ١٩٤٨ . وفي عام ١٩٦٧ احتلت اسرائيل جميع انحاء فلسطين ، كما احتلت سيناء والجولان ، وتصورت اسرائيل أنها تمكنت نهائيا من ارضاخ العرب والى الأبد ، وأنها أصبحت سيدة المنطقة . ولكن سرعان ما اصطدمت اسرائيل بالمقاومة الفلسطينية في الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، وبمقاومة سكان الجولان العربي السورى المحتل ، وبرهنت حرب ١٩٧٣ على أن اسرائيل قابلة للقهر من خلال العمل العربي الموحد ، وأن جيش اسرائيل ليس ذاك الجيش الذى توهم البعض بأنه لا يغلب ، وكانت الهزيمة الاسرائيلية قاب قوسين أو أدنى ، لولا التدخل الامبريالي لصالحها

من جهة ،وتخاذل نظام أكبر دولة عربية من جهة أخرى . لقد برهنت المقاومة الوطنيـــة اللبنانية ،التي بدأت مع الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ،وما رافق هذه الحرب من تدخل أجنبي ،أنه بالامكان استعادة الأرض والكرامة عندما يقف الشعب وقفـــة واحدة للكفاح ضد المعتدين . ولا يوجد اليوم من لا يعترف بأن اسرائيل وحلفاءها قـــد خسروا حرب لبنان ،اذ منعوا من اقتطاف ثمار عدوان هذه الحرب ، واحدى هذه الثمـــار فرض عقد الاذعان والهيمنة على لبنان .

ان العالم بأسره يعترف اليوم لشعب فلسطين بحق العودة الى ديارة وممارســـة حقه في تقرير المصير وباقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ،كما يطالب بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل ،وذلك بعد التحولات العميقة التي أحدثتها حرب تشرين المجيـــدة في معادلة القوى . ومن هذه التحولات اقتناع أكثرية العالم بأنه لم يعد بالامكان السكـــوت عن مغامرات اسرائيل ،وبأن هناك صراعا حقيقيا وخطيرا بين العرب واسرائيل ،وأن أزمـــة الشرق الأوسط تهدد مباشرة الأمن والسلام في الشرق الأوسط ،وأن هذا الأمن والسلام هو جزء مكمل لأمن وسلام العالم بأسره . ولكن مع الأسف سرعان ما نجحت الامبريالية العالميـــة في تصديع التضامن العربي الذى تبلور في تحولات ايجابية ومعطيات جديدة اثر عـــام ١٩٧٣ فعمدت الامبريالية العالمية على عملاء ليقهروا ارادة الجماهير العربية ويسلبوها حريتهـــا القادرة على التصدى للعدو والتوسعي . فقام هؤلاء العملاء بالانخراط في مخطط الاستسلام فعقدت اتفاقية " كامب ديفيد " على حساب كرامة شعب مصر ،وعلى حساب حقوق شعب فلسطين المكافح والدول العربية المؤمنة بوحدة قوميتها ومصيرها وقدراتها على التصدى للعـــدو واسترداد حقوقها . ولكن سورية العربية رفضت الصفقة الاستسلامية ،اذ اعتبرتها انتقـــالا من الخندق العربي الى الخندق الاسرائيلي . ومنذ ذاك الوقت تتحمل سورية العربية عبـــر صمودها أعباء قومية كبرى ،وهي تقول صراحة بأن السلام العادل والدائم والشامل هـــو مطلبها . فنحن لسنا هواة حرب-نحن لسنا هواة حرب - وعلى هذا الاساس وقفنا الى جانب أشقائنا الدول العربية في التوصل الى مشروع سلام عربي يقوم على الاجماع وذلك في فـــاس

عام ١٩٨٢. ويقوم هذا المشروع على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها وفي مقدمتها، حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني. كما أيدنا الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، تشارك فيه جميع أطراف النزاع والدولتان العظميان، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. واننا نؤكد من جديد بأن المؤتمر الدولي هو مطلبنا. وفي الوقت نفسه، ندين بشدة ضد المحاولات الجارية لاستبعاد المؤتمر الدولي أو الالتفاف عليه، كما حدده قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم، المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣. وترفض سورية بشدة، كما رفضت في الماضي الحلول الجزئية والمنفردة، وترى في اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ ومحاولة تسويقه بمثابة تصفية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني. ونكرر ما قاله وزير خارجية الجمهورية العربية السورية يوم ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ في المناقشة العامة أمام الجمعية العامة بأن التخلي عن الدولة المستقلة يؤدي بداهة الى جعل مفهوم "تقرير المصير" دون جدوى ومفرغا من أي معنى.

ان حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابهـا الوطنـي يشكلان حجر الزاوية في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، كما يشكلان أساس جهود بلدان عدم الانحياز في سعيها الصادق للسلام العادل . وقد أكد مؤتمر لواندا وما سبقه من مؤتمرات لا سيما مؤتمر قمة عدم الانحياز في نيودلهي على ذلك في أكثر من فقرة في بيانيهما الختاميين .

ان السلام العادل والدائم ليس مفهوما مجردا ، كما لا يمكن لنا ان نسمح للعدو وحلفائه املاء شروطهم علينا . ان السلام العادل والشامل والدائم يقوم على شروط وظروف في مقدمتها التضامن العربي الحقيقي ووحدة الصف العربي اللذين تعمل الامبرياليـة العالمية مرة أخرى على تقويضهما عن طريق طروحات تتنافى مع مشروع السلام العربـي المتجسد في مبادئ مؤتمر قمة فاس العربية لعام ١٩٨٢ وتتنافى ايضا مع قرارات الأمـم المتحدة المتعلقة بفلسطين والشرق الأوسط . ولا تكتفي الولايات المتحدة الامريكيـة واسرائيل برفض مبادئ فاس ، بل رفضتا أيضا الدعوة الى الاشتراك في مؤتمر السـلام الدولي المعني بالشرق الأوسط والذى طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقده بقرارها ٣٨/٥٨ جيم لعام ١٩٨٣ ، وأهم ما في القرار المذكور المتخذ بأكثرية ١٢٤ صوتـا مقابل ٤ أصوات في عدادها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، المبادئ التوجيهية المدرجة في فقرته (٣) ، وكذلك الفقرة (٤) التي تدعو جميع أطراف النزاع العربـي-الاسرائيلي وكذلك الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وسائر الدول المعنية ، الى الاشتراك في المؤتمر على قدم المساواة وبالتساوى في الحقوق . ان الرفض الأمريكي والاسرائيلي لكل مبادرة بناءة يدل على اصرارهما على السير في طريق تخـدم فقط المصالح الذاتية العدوانية لكل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكيـة وعلـى حساب حقوق الشعب العربي الفلسطيني والأراضي العربية ومصالح الأمة العربية ككل ، واستبعاد الدور البناء الذى يمكن أن يقوم به الاتحاد السوفياتي وبعض بلدان اخـرى لا سيما من بلدان عدم الانحياز في التوصل الى السلام ، ووأد كل قرارات الأمم المتحدة

المتعلقة بقضية فلسطين وكذلك استبعاد الأمين العام للأمم المتحدة أو أى دور للأمم المتحدة في أى مسعى . وأهم من كل ذلك طمس الشخصية العربية الفلسطينية من الوجود ،لقد اوضح السيد شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية السياسة الأمريكية في خطابه في " كريستال سيتي" بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل الماضي ، عندما تحدث عن التحام المصالح الامريكية بالمصالح الاسرائيلية التي تدل على عدم وجود سياسة امريكية مستقلة في الشرق الاوسط ، بل هناك سياسة اسرائيلية تنفذها الولايات المتحدة بكل دقة وامانة : أوضح شولتز بقوله :

تكلم بالانكليزية :

" يبين تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي - دون شك - ان التحرك في عملية السلام لن يتحقق الا اذا ام يكن هناك شك في التزامنا باسرائيل . ولن يتحقق الا اذا تخلص كل فرد في العالم العربي ، وفي كل مكان آخر ، من الاوهام بشأن الحقيقة الرئيسية القائلة بأن دعم امريكا لاسرائيل لن يضعف"

واصل الكلام بالعربية

كيف يمكن لنا ان نعتبر أنه يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تلعب دورا مستقلا في حل ازمة الشرق الاوسط على ضوء هذه البيانات الرسمية التي لم يصدر منذ نيسان/ابريل أى شيء يعدلها أو يدل على عكسها .

وقال السيد شولتز عن الحل المنفرد والاستفراد بالعرب وضرب دور الأمم المتحدة وقراراتها ما يلي :

تكلم بالانكليزية :

" ان الطريق الوحيد للتقدم والعدالة والسلام في الشرق الاوسط هو طريق المفاوضات المباشرة " .

واصل الكلام بالعربية

وفي مقطع اخر ، يقول السيد شولتز بلهجة فيها الكثير من التهديد بالتفريط بمصالح شعب فلسطين ، اذا لم يرضخ العرب للمطالب الاسرائيلية :

تكلم بالانكليزية

" ليس ثمة بديل للمفاوضات المباشرة ؛ وكلما طال عدم اعترافنا بهذه الحقيقة ، طال كون الفلسطينيين ضحية " .

واصل الكلام بالعربية

هناك تهديد : اغلاق جميع سبل السلام الا المفاوضات المباشرة وتجاوز دور الأمم المتحدة ، واذا لم يقبل العرب بذلك فان :

تكلم بالانكليزية

" طال كون الفلسطينيين ضحية " أي : بقاء الاحتلال الاسرائيلي ما دام العرب لم يرضخوا لارادة اسرائيل . هذا الذي يؤذي العرب ، هذا الذي يسلب دور الولايات المتحدة الامريكية من مصداقيته .

أما عن رفضه للشرعية الدولية التي تعترف بحق تقرير مصير الفلسطينيين واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، فقد قال السيد شولتز في خطابه المشار اليه أعلاه ما يلي :

تكلم بالانكليزية :

"لن نؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة "

واصل الكلام بالعربية

واسمحوا لي هنا أن اقول ، وكأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني قد ارتهنه السيد شولتز وان هذا الحق انتقل من الفلسطينيين الى السيد وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ليقرر هو فيه نيابة عنهم .

وبالنسبة لخدمة مصالح اسرائيل بالسماح لها بالتوسع ،بحجة الأمن من خلال السلام الامريكي- الاسرائيلي ، يقول السيد شولتز في نفس الخطاب ، ناسيا أن الأمن المهدد هو أمن الدول العربية بسبب التسليح الامريكي لاسرائيل والمساعدات الضخمة ما يلي :

تكلم بالانكليزية

" كانت غالبية سكان اسرائيل تعيش داخل نطاق مدفعية الجيوش العربيـــة المعادية . ولن اطلب الى اسرائيل ان تعيش على هذا النحو مرة اخرى "

واصل الكلام بالعربية

اليس هذا توسعا ، اليس هذا معناه ان نقول لاسرائيل قبل أي ســـــلام : تفضلوا وتوسعوا ، واذا اردتم السلام فذلك سلام توسعي لاسرائيل . اذا كان لدينا تفسير آخر ، فالرجاء اعطاؤه لنا .

ان السلام الذى تدعو اليه واشنطون ليس سوى كامب ديفيد جديدة ، كالتـــي أدانتها الجمعية العامة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤتمـــرات القمة العربية . ان هذا السلام معناه مكافأة المعتدى في ظل اختلال التـــــوازن الاستراتيجي الذى يشكل شرطا أساسيا للتوصل الى السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة . ولا يمكن لنا الا ان نتساءل عن نوايا واشنطون التي عبر عنها وزيـــــر خارجية واشنطون عندما تكلم عن السلام في الشرق الاوسط بقوله

(تكلم بالانكليزية)

" لقد اصبح التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيـــل عملية رسمية مؤسسية . وقد أنشأنا فريقا عسكريا سياسيا مشتركا لتحسيـــــن التعاون حتى يمكن ان نقاوم التهديدات الموجهـة الى مصالحنا المشتركة فـي الشرق الاوسط . لقد حان وقت هذا التعاون منذ امد طويل . وهو اليوم جزء هام من علاقتنا الاستراتيجية . "

(ثم واصل الكلام بالعربية)

ألا يعني السلام في ظل الاستسلام والخطوات المنفردة وتعطيل دور الامم المتحـــدة وتجاوز قراراتها عن وجود سعادة لخلق تحالف استراتيجي امريكي مع عرب التخـــاذل ضد شعب فلسطين المناضل وضد سورية ولبنان وضد الشعب العربي الصامد ؟

ان النظرة الاستعلائية والابوية للادارة الامريكية التي تتصرف نحو الشـــــرق الاوسط وكأن هذه المنطقة العربية خلقت أصلا لتكون مستودعا خلفيا للمصالح الامريكية - الاسرائيلية تتحاكى وتتلازم مع نظرة " اللوبي " الصهيوني الذى يتحكم بساسة واشنطـــون وبشيوخ ونواب الكونغرس، وتتحكم هي ايضا به بدورها من خلال تفاعـلات الاخـــذ والجذب ما بين مصالح الجهتين في زمن معين وتجاه قضايا محددة داخليـــــة أو خارجية ، فلقد أوضح " اللوبي " الصهيوني الذى يعمل تحت مظلة اللجنة الامريكيـــة الاسرائيلية للعلاقات العامة (AIPAC) ، الطباق والجناس بين المصالح بشكل مطالب

من الولايات المتحدة لفائدة اسرائيل ومطالب من اسرائيل لفائدة الولايات المتحدة الامريكية . فجاء سلم الاولويات عبارة عن واجبات والتزامات متبادلة ، وقدم في بيان للمنظمة المذكورة يوم ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ في واشنطون . وفيما يلي سلم الاولويات

(تكلم بالانكليزية)

" ان الصلات التي تربط بين الولايات المتحدة واسرائيل يكفلها التزام مشترك بقيم اخلاقية ودیمقراطية . وكانت هذه القيم أساس علاقة خاصة قائمة منذ ما يقرب من اربعة عقود .

" وتلتزم اللجنة الامريكية الاسرائيلية للشؤون العامة بالعمل على اقامة علاقات قوية ووثيقة على الدوام بين بلدنا واسرائيل . وتعزيزا لهذه العلاقة تتضمن الاولويات الواردة في بيان اللجنة لعام ١٩٨٥ ما يلي :

أولا - مواصلة تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الى اسرائيل على اساس المنحة .

ثانيا - معارضة مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة المتقدمة الى البلدان العربية التي تعتبر نفسها في حالة حرب مع اسرائيل .

ثالثا - العمل على اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والبلدان العربية والحث على اضفاء الصبغة الطبيعية على العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية والسياسية وغيرها بين اسرائيل والبلدان العربية .

رابعا - تعزيز اطار التعاون الاستراتيجي الهادف والسير قدما نحو التحالف السياسي العسكري التام بين الولايات المتحدة واسرائيل .

خامسا - تنفيذ اقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بين الولايات المتحدة واسرائيل .

واخيرا نقل السفارة الامريكية الى القدس، عاصمة اسرائيل .

(ثم واصل الكلام بالعربية)

ان الذين يستجدون الحلول المنفردة انما هم في الواقع يستجدون دولـــة متحالفة مع عدوهم ، فالعلاقة بين عدوهم وبين الدولة العظمى التي يتوهمون بانهـــا قادرة على تلبية تطلعاتهم هي علاقة عضوية ومؤسسية في كل الميادين الهامة ، وفـــي مقدمتها التحالف الاستراتيجي . لذا فانهم يستجدون في الواقع عدوهم اسرائيـــل وليس دولة قادرة على التحلي بالخيار الحر والانصاف وسيادة القانون وتتمتع بالموضوعية اللازمة .

اننا نطالب مجلس الامن بان يتخذ في اجتماعه الحالي الخطوات التالية : أولا ، التأكيد والاعتراف الفعلي والكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني ، ذلك الاعتراف الذى طال تاخيره دون مسوغ قانوني او انساني او سياسي ، في الوقت الذى اقرت فيه الجمعية العامة هذه الحقوق بقرارات عديدة وايدتها جميع شعوب العالـــم المحبة للسلام . ثانيا ، الزام اسرائيل بالانسحاب الفورى غير المشروط من جميـــع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وفق قرارات الامم المتحدة . ثالثا ، تأكيـــد الدعوة لعقد المؤتمر الدولي للسلام المعني بالشرق الاوسط الذى دعت اليه الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها ٣٨/٥٨ جيم وحث جميع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع على المشاركة في هذا المؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة الولايات المتحـــدة والاتحاد السوفياتي باعتبار ان هذا المؤتمر هو الطريق المقبول دوليا للتوصل الـــى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع . رابعا ، وفي حال عدم انصياع اسرائيل لهـــذه المطالب المحقة والمؤيدة دوليا ، نطالب المجلس بتطبيق العقوبات الالزامية الشاملـــة وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق حيث برهنت اسرائيل على انتهاكها المستمـــر لاحكام الميثاق وعدم التزامها باغراض ومبادئ الامم المتحدة .

اختتم بالقول ان الحقوق العربية ليست سلعة للبيع او للمقايضة ، واننا مصممون على مقاومة الاحتلال والعدوان مهما طال الزمن وبلغ الثمن ، ومهما بلغت التضحيات.

ونحن في سعينا الدؤوب لسلام عادل لن نتنازل عن حقنا ولا عن حقوق أشقائنا العرب. ونود أن نؤكد ان الذى يعرقل العمل من اجل السلام العادل هو الذى يتحالف مع اسرائيل ويغذيها بالسلاح والمال والدعم في كل المجالات . ان سورية حريصة على السلام العادل والدائم والشامل وقد أكد السيد الرئيس حافظ الاسد هذا الحرص في حديث صحفي أدلى به يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ عندما قال :

" نحن في سورية رفعنا منذ سنوات شعار السلام، وعملنا من أجله، بالقدر الذى نستطيع على أساس استعادة الاراضي التي احتلتها اسرائيل وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ومن ضمنها حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة " .

ووصف السيد الرئيس المحاولات التي تجرى تحت عناوين مختلفة بأنها : " محاولات لتمزيـــق العرب واضعافهم واستسلامهم للمخططات الاسرائيلية " . وقال :

" ان اسرائيل لا تريد المؤتمر الدولي لسببين : أولا ، لأنها لا تريـــد أن تواجه العرب مجتمعين ، وثانيا ، لا تريد أن ترضخ لقيود وضمانات تنتج عـــن مثل هذا المؤتمر لأن من شأن هذه الضمانات أن تحد من حريتها التوسعية التـــي تشكل بالنسبة لها أساسا بل ان التوسع هو الأرضية الايديولوجية التـــي تنطلـــق منهـا اســـرائيل " .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استراليا شأنها شأن جميع أعضاء الأمم المتحدة ، ترغب في احلال السلم العادل والدائم في الشـــرق الأوسط . ولفترة طويلة ما برح هذا الهدف يفلت تحقيقه من أيدينا فامّا يحول دون تحقيقـــه حادث عارض أو مخطط مدروس . ويبدو في بعض الأحيان ان الصعوبات القائمة تتعلق بالنهج بقدر ما تتعلق بالجوهر . وكثيرا ما يتوفر حسن النية في بعض الدوائر ، ولكن الحقد والضغينة يظهران في دوائر أخرى .

ان استراليا لا تحاول بالطبع أن تخبر الأطراف الداخلة في النزاع عن كيفية تسويـــة خلافها ، بل انها تطلب اليها الالتزام بمسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق . ولا توجد لدينا آراء متشددة بشأن العديد من المقترحات التي تنادى باجراء المفاوضات بين الاطراف . كما أننا لا نستبعد عقد مؤتمر سلام دولي تم الاعداد له بصورة مناسبة بوصفه جزءا من العملية . ان ما نؤمن به ايمانا راسخا هو ان السلم لا يمكن ان يحل في الشرق الاوسط دون التوصـــل الى اتفاق يتم على اساس المفاوضات . بيد ان أى اتفاق يتم التوصل اليه سوف يستلـــزم أن تؤخذ في الحسبان حقوق جميع الشعوب في المنطقة وتطلعاتها المشروعة وشواغلها .

وفي نهاية المطاف ، نرى ان التسوية الشاملة لن تتحقق الا على اساس مجموعة مـــن الحلول التوفيقية المترابطة . وتتضمن هذه المجموعة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربيـــة المحتلة ، واعتراف دول المنطقة ومنظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش، وقبول

دول المنطقة لجميع عناصر قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك ، حقه في الاستقلال وامكانية اقامة دولته المستقلة الخاصة به اذ اختار أن يفعل ذلك . ولن يتسنى التوصل الى تسوية دائمة في الشرق الأوسط الا باشتراك جميع الاطراف المعنية . ويتمثل لب مشكلة الشرق الأوسط في مستقبل الفلسطينيين . وفي رأينا أنه من الضرورى ازالة الحواجز التي تقف في طريق المناقشات المباشرة مع ممثلي الشعب الفلسطيني وهي العقبات التي تضعها الاطراف المعنية.

ان هذه التغييرات والحلول التوفيقية سوف تتطلب المرونة وتقتضي توفر الارادة السياسية ، ونعترف انها لن تحدث دون أن تكون لها مخاطرها . ولكن لا بد أن تكون هناك بداية جديدة . ويجب كسر الحلقة المفرغة للعنف وعدم المرونة . كما ان البديل المتمثل في التشدد واستمرار العداوة والبغضاء لن يخدم المصالح الطويلة الأجل لبلدان منطقة الشرق الأوسط ، بل لا يخدم مصالح أى جهة أخرى .

وفي الأشهر الاخيرة كان لدينا ما يحملنا على الاعتقاد بأن التطورات ربما تسير في اتجاه ايجابي بل ويبعث على الأمل ، ولو جزئيا على الأقل ، نتيجة لمبادرة الملك حسين . وكان يبدو ان هذه المبادرة تبشر بالتقدم . ويأمل وفدى وطيد الأمل في أن لا تخيم الظلال المظلمة للارهاب والعنف بصورة دائمة على هذه المبادرات وقضية السلم .

وقد بينت الاحداث الاخيرة بوضوح عدم جدوى القتل القائم على الثأر والانتقام او على اساس الرغبة في الارهاب . فالعنف من طرف واحد لم يمنع وقوع العنف من اطراف أخرى ، ولكن على النقيض من ذلك يبدو انه يولد العنف . وان اختطاف السفينة " اكيلي لاورو " الذى حدث مؤخرا والغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ليسا حادثين منفصلين من حوادث العنف . ومهما يكن من أمر ، من الواضح انه لم يؤد أى عمل من هذه الأعمال الكثيرة الى السلم في المنطقة أو تعزيز القضية التي ادعى مرتكبو هذه الاحداث انهم يقاتلون من أجلها . وان ذلك الضرب من الارهاب والعنف السائدين في الشرق الأوسط في الوقت الراهن لا يمكن الا ان يظل موضع قلق عميق للمجتمع الدولي ويشكل تهديدا للسلم .

وفي هذه المرحلة ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تعازي وفدي لذوي السيد كلينغهوفر ، وهو سيء الحظ وضحية بريئة أخرى لحلقة العنف التي تستبد في الشرق الأوسط.

ولا بد لي أن أقول صراحة ان الوفد الاسترالي يشعر بالقلق ازاء المجرى الذي تأخذه هذه المناقشة وغيرها من المناقشات في مجلس الأمن . واننا نشعر بالقلق لسببين هما :

أولا ، ان الفعالية الدائمة والممكنة للمجلس تتعرض للتآكل من جراء اساءة استخدامه كجمعية عامة مصغرة . وأعرف ان هذا رأي يشاطرني فيه عدد من أعضاء المجلس الآخرين . ولا يقوم مجلس الأمن لكي يوفر محفلا للبلدان ، مهما كانت لديها من مشاعر قوية ازاء موضوع بعينه . ولكنه يضطلع بمسؤولية خاصة عن صيانة السلم والامن الدوليين ، وتشمل تلك المسؤولية تعزيز السلم . ويمكن لهذا المجلس أن يعمل بعدد من السبل نحو تحقيق تسوية تفاوضية في الشرق الأوسط ، ولكنه لا يمكن ان يسهم مساهمة ناجعة الا بانتهاج نهج تعاوني . ولا بد لنا ان نتساءل عما اذا كان توقيت المناقشة الجارية سوف يعزز بالفعل السلم الذي ننشده جميعا .

ثانيا ، يبدو ان المجلس قد أصبح بصورة متزايدة ساحة للمواجهة بدلا من أن يكون محفلا للتوفيق . وفي رأينا ان الادلاء بمجموعة من البيانات التي تتعرض بالنقد لجانب أو آخر ، وتنحي باللائمة على جانب أو آخر ، وكثيرا ما تكون هذه البيانات صادرة بلغة جارحة بشكل خاص ، لا تخدم قضية السلم في الشرق الأوسط . ويأمل وفدي في أن تكون جميع البيانات التي يتم الادلاء بها في هذا المجلس بيانات بناءة ومفيدة لا ان تكون مثيرة للجدل والخلاف .

ولا يمكن لمجلس الأمن ان يضطلع بدور مفيد في هذا النزاع ، بل في أي نزاع آخر الا اذا هبّ المجتمع العالمي ، عن طريق مجلس الامن ، وطرح جانبا مسائل العنف والانتقام وتحول عوضا عن ذلك الى الهدوء والتوفيق . ونأمل في ان تختار الاطراف المعنية مباشرة ذلك السبيل .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تعقد خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر عدد من الجلسات على درجة بالغة الاهمية . فهي جزء من الاحتفال الكبير بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وفي هذه المناسبة ، يجد مجلس الأمن نفسه مضطرا لعقد اجتماع مرة أخرى للنظر في مشكلة يبرهن استمرارها على ان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تزال بعد مرور أربعين سنة على وضعها مجرد مثل عليا يصبو الى تحقيقها بدلا من أن تمثل واقع الحياة الدولية .

ان حكم القانون ، وأقصد صميم فكرة التعاون في ظل الاحترام المتبادل ، تبدو أنها تبرز بوصفها أفكارا مثالية طموحة في حين تنتشر المواقف المثقلة بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها على حساب التفاوض والاتفاق . وروح المصالحة والتوفيق تقوضها روح المواجهة العنيدة التي تتسم بالرغبة في اشباع مصالح معينة على حساب الاضرار بالاعتبارات الاخلاقية والقانونية القائمة على المصلحة والمنفعة الجماعية التي تشكل أساس الامم المتحدة .

ان الازمة في الشرق الأوسط لم تتغير تغيرا ملموسا فالكثير من العناصر التي تتسم بها محظورة بموجب القانون الدولي : الاحتلال والضم بحكم الأمر الواقع ، واللجوء الدائم غير التكافئ الى التهديد باستخدام القوة او استخدامها الأمر الذى يؤدى بدوره الى تفاقم دورة العنف والارهاب بكل اشكالها - كل هذه الأمور مستمرة .

لقد ضاع الكثير من الوقت بالفعل والمجتمع الدولي عاجز عن تنفيذ حل عادل تفاوضي وشامل ودائم لهذا الصراع ، على الرغم من أن المبادئ الأساسية موجودة وكذلك اطار القواعد اللازمة لهذا الحل والتي يوافق بلدى عليها تماما .

وللوفاء بهذه المسؤولية أود بايجاز أن أعرض موقف بيرو بشأن المسألة المطروحة علينا الآن .

العنصر الاول الذى يستند اليه موقف بلادى هو التأكيد الأساسي بأن كل شئ يتعلق بفلسطين هو جزء ضرورى من مشكلة الشرق الأوسط ، ومن ثم فانه من المستحيل تصور ايجاد اى حل لا يأخذ في الحسبان على النحو الواجب حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

وثانيا ، نعتقد أن الاعتراف بهذه الحقوق وممارستها يتضمنان لا محالة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة ولا يمكن دون ذلك التوصل الى حل نهائي للأزمة في المنطقة .

والمعيار الأساسي الثالث هو أن أى حل يتم التوصل اليه يجب أن يكفل حق جميع الدول في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . وفي هذا الصدد يرى بلدى أنه من المستحيل اقامة السلم العادل الدائم في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وأخيرا تؤيد بيرو عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية باعتباره الاطار الضرورى للتوصل الى حل شامل .

ان المهمة الملقاة على عاتقنا بوصفنا اعضاء في المجلس والملقاة على هؤلاء الذين في موقف يمكنهم فيه من التأثير تأثيرا ايجابيا ، وكذلك الملقاة على المجتمع الدولي بأسره هي مهمة ضخمة معقدة . وهي تقتضي روح الابتكار من أجل الجمع بين كل العناصر التي ذكرتها في خطة وفي اطار زمني مقبول يمكن عن طريقهما حسم المشكلة التي تمثلها هذه البؤرة التي تضطرم بالتوتر والعنف والقضاء الى ما لا نهاية على العبء الأخلاقي الذى تشكله الحالة في الشرق الاوسط على هذه المنظمة . وهذا يقتضي بوضوح أكثر من مجرد حسن النوايا . انه يتطلب المثابرة والارادة السياسية من أجل اعطاء الحافز القاطع لحل يتضمن ، قدر الامكان ، جميع القيم والمبادئ والمصالح التي تتعرض للخطر في تلك المنطقة التي يمزقها النزاع .

ولكن في هذه العملية يجب الا يغيب عن بالنا الالتزام الاصلي للمجتمع الدولي الذى مازال دون تنفيذ بعد قرابة اربعين سنة ، ولا ينبغي أيضا أن يغيب عن بالنا لحظة واحدة أن لب المشكلة يكمن في عدم الوفاء بهذه الالتزامات الاصلية .

وفي هذه المشكلة ، كما هو الحال في المشاكل الأخرى التي تواجه منظمتنا ، نرى ان العنصر الاساسي هو اعادة توطيد العدالة . وفي هذه المناسبة التي ينبغي لنا أن نسمو فيها على أعمال العنف والغضب المستمرة لما يزيد عن ٤٠ عاما من أجل استعادة هذا المنظور الأصلي وجوهر المشكلة ، يجب أن ندرك أكثر من ذى قبل أننا لن نحقق شيئا اذا لم نعد حكم العدالة للشعب الفلسطيني وللحقيقة وللمنظمة وللتاريخ .

وعندما نحقق ذلك ، نرى أن جميع العناصر سوف تدخل في مكانها المناسب لأن دعائم الحياة الأخلاقية والسياسية والتاريخية ستستعاد وستكون هناك حدود مأمونة ومعترف بها وسيكون هناك سلم وأمن للجميع ووجود متناسق لجميع الدول والشعوب في الشرق الأوسط بأسره .

ومرة أخرى يكرس وفدي كل جهوده وعزمه لتحقيق هذا السلم الذي لا بد من توفر العدالة كشرط مسبق له ، والذي يقتضي بعد أربعين سنة أن نصحح الاخطاء والأنانية والاعتباطية التي أدت بنا الى هذه المأساة كيما نبدأ ، دون شروط مسبقة ودون محاولات لاستبعاد أحد في عملية التوصل الى حل نهائي بضمانات للجميع وحقوق للجميع .

السيد كاسسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي أثلج صدري بالأمس أن مجلس الأمن برئاستكم وافق بالاجماع على بيان تلوتموه يدين جميع أعمال الارهاب . ويؤيد وفدي تمام التأييد هذا البيان ويرحب به من كل جوانبه .

وفي هذه المناسبة يؤيد وفدي تماما لتأييد طلب عقد هذا الاجتماع للنظر في مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين ، كما أنه يشعر بالامتنان لاعطائه الفرصة كيما يؤكد من جديد موقفه بشأن هذا البند الهام .

لقد انقضى زهاء أربعة عقود على مشكلة الشرق الاوسط وما زالت دون حل على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الامم المتحدة والدول الأعضاء كل على حدة . وقد شهدت الأشهر التسعة الماضية ترديا في الحالة الأمر الذي أدى الى المزيد من أعمال العدوان والعنف . ومما لا شك فيه أن المسألة الأساسية التي أدت الى هذه المشكلة والى تدهور الحالة في الشرق الأوسط هي قضية فلسطين . ومن الجلي أيضا أنه دون تسوية القضية الفلسطينية فان دورات العنف ، كما تجلى مؤخرا في حادث السفينة " اكيلي لاورو " المفجع ، سوف تستمر دون هوادة بل قد تزداد سوءا .

ويعتقد وفد بلادى أن القضية المعروضة على المجلس من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي ، وذلك بحكم الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط ، وحقيقة أن السلم والأمن والاستقرار لا يمكن أن تتوطد دعائمها في المنطقة دون أن تحسم قضية فلسطين التي تعتبر السبب الجذرى للصراع . هذه المسألة ليست جوهرية للسلم والأمن الدوليين فحسب ولكنها أيضا مسألة تتعلق بحرية الانسان وكرامته . ولهذا من الأهمية بمكان أن نتوصل الى حل مبكر لهذا الصراع الذى أدى الى معاناة وتعاسة يعجز عنها الوصف لملايين من البشر وبصفة خاصة للشعب الفلسطيني الذى حرم دون مبرر من حقوقه الأساسية الأصيلة في تقرير المصير وفي اقامة الدولة الخاصة به .

لقد صدقت الجمعية العامة مرة بعد أخرى على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق العودة الى دياره ، وحق تقرير المصير ، وحق اقامة دولته الخاصة به . واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى لا يزال يشكل الأساس المتفق عليه للتوصل الى حل دائم في الشرق الأوسط . واتخذ بعد ذلك القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الذى يطالب بتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) من جانب الأطراف المعنية . ومع ذلك لم ينفذ هذان القراران .

ان موقف حكومة تايلند الملكية يتمثل في التأييد الدائم والثابت لحقوق الشعب الفلسطيني . وفي رسالة موجهة الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، ذكر الجنرال بريم تينسولانوندا رئيس وزراء تايلند ما يلي :

" بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، اسمحوا لي باسم تايلند ، حكومة وشعبا ، أن أعرب لكم وللشعب الفلسطيني ، من خلالكم، عن تضامننا مع الكفاح العادل الذى يخوضه هذا الشعب لنيل حقوقه المشروعة في تقرير المصير واقامة وطن خاص به .

" فمنذ أكثر من ثلاثة عقود اقتلع الفلسطينيون من وطنهم وجردوا من حقهم في تقرير المصير وغيره من حقوق الانسان الأساسية . ونحن نشعر بالمشاركة

الوجدانية ازاء الكرب الذى يلم بهم . ولا يكفي أن نبذل كل جهد مستطاع لتقديم الاغاثة الانسانية المستمرة اليهم ، بل لا بد أيضا من اعمال حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف في تقرير المصير دون أى تدخل خارجي ، بما في ذلك حقهم في الاستقلال الوطني والسيادة ، وحقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم " .

(A/AC.183/PV.109 ، ص ٥٨—٦٠) .

لذلك أود باسم وفد تايلند أن أعرب من جديد عن تأييدنا للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، بما في ذلك الحق في اقامة دولة خاصة به ، وكذلك حق كل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ان التطورات في الشرق الأوسط في الـ٣٨ سنة الماضية أكدت بوضوح الحاجة الى القيام بعمل دولي متضافر تحت اشراف الأمم المتحدة بغية التوصل الى حل عادل وممكن ودائم وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . وترى تايلند أن عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط على النحو الذى طالب به اعلان جنيف وبرنامج العمل الذى وضعه في ١٩٨٣ المؤتمر الدولي المعني بفلسطين والذى أيدته الجمعية العامة في قراريها ٣٨/٥٨ جيم و ٣٩/٤٩ دال ، يمكن أن يعزز احتمالات السلم في المنطقة . ولهذا يعلن وفد بلادى أهمية كبيرة على العقد المبكر لهذا المؤتمر .

ويود وفد بلادى أن يغتنم هذه الفرصة لكي يسجل تقديره العميق للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت القيادة القديرة للسفير ماسامبا سارى مثل السنغال ، والسيد بيريز دى كوييار الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لجهودهما التي لا تكل لتعزيز الادراك والتأييد الدوليين في هذا الصدد .

ولوفد بلادى وطيد الأمل في أنه في أثناء السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، سيبذل مزيد من الجهود التي تتسم بالتصميم الجاد من جانب جميع الأطراف المعنية لحسم قضية فلسطين على أساس مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك لاستعادة السلم في منطقة الشرق الأوسط .

ولا يزال أملنا واعتقادنا أن الحل الدائم للصراع في الشرق الأوسط الذى تشـــل قضية فلسطين لبه يمكن أن يتم التوصل اليه عن طريق تسوية تفاوضية سلمية تقوم على أســـاس الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وعلى أساس الاعتراف بحقوق الفلسطينيين وكذلك حقوق جميع دول المنطقـة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الوقت أنوى رفع الجلسة الآن ، سيجتمع مجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله يوم غـــد الجمعة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الســـاعة ١٨/١٠